# الجزء الثالث

## المشروع العربى لاستشراف المستقبل ورؤية تكاملية مقترحة بين فقة النوازل الدولية وعلم التفاوض وإدارة الأزمات واستباقها

obeikandl.com

# الجزء الثالث

# المشروع العربي لاستشراف المستقبل ورؤية تكاملية مقترحة بين فقه النوازل الدولية وعلم التفاوض وإدارة الأزمات واستباقها

إذا كان الجزء الثانى من هذه الدراسة يوضح أهمية ومنطلقات ومبررات تبنيه لصياغة وتدشين المشروع العربى الإسلامى لإدارة المستقبل واستباق الأزمات ومنعها كما يناقش طبيعة العوائق التى ينبغى التعامل معها ، فإن هذا الجزء (الثالث) يشير إلى ضرورة انتهاج نماذج تنموية على أساس علمى لابد أن تنطلق من المقاصد السامية للثقافة والشريعة الإسلامية ، فلقد أصبح هذا الأمر واضح وجلى لدى الجميع فى واقعنا العربى والإسلامى .

ولعل مقولة د. أسامة الباز فى حواره فى وقائع الجنادرية السابق بمدينة الرياض لتؤكد على أهمية وجود رؤية معاصرة إسلامية تتعامل مع أزمات (أو نوازل) العولمة وكل تلك المستجدات التى لا ينبغى أن نتوقف عند التعامل معها فى واقعنا بل الإسهام بالرؤية والفعل فى صياغة الأجندة الدولية من خلالها .

من هنا فإن هذا الجزء يسعى إلى تقديم رؤية تكاملية أساسية بما أسميه بـ «فقه النوازل الدولية» وعلم التفاوض وإدارة الأزمات .. سعيا لاستحضار مفهوم الاجتهاد الواجب فى الفقه الإسلامى من منطلق العلم الحديث الذى ينطلق من القواعد المقصدية السامية للدين الإسلامى وما يتطلبه ذلك من تعميق فكرة الفريق البحثى كجزئية مهمة لابد من أن تكون فى صميم لمقترح مشروع عربى لاستشراف النوازل واستباقها .

## فقة النوازل الدولية(*) وعلم التفاوض وإدارة الأزمات واستباقها بين التجديد وإشكالية الجزر المنعزلة في واقعنا الثقافي

(*) المقصود بفقة النوازل الدولية فى إطار هذه الدراسة هو ذلك الفقه الذى يتفاعل فى إطار منطلقاته وقواعده المقصدية الباحثون والعلماء لتقديم رؤية إسلامية علمية للمتغيرات الهامة فى عالم اليوم بخصوص مفاهيم مثل «النظريات الحاكمة للحوار الدولى فى هذا القرن» النظام العالمى الجديد وما يموج به من تيارات ومفاهيم مستجدة ، «موضوع الإسلام والغرب» و«العولمة بمحاورها الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة» واستباق ما قد ينجم عن طرح مثل تلك المفاهيم وتفعيلها من نوازل / أزمات . كما أن هذا الفقه يعنى بتقديم رؤية إسلامية وعلمية معاصرة فى نوازل وأزمات يمر بها العالم العربى الإسلامى مثل التشتت والتفرق وطرح كل ما تعلق بتفعيل التضامن العربى الإسلامى على أسس وأساليب حديثة لإدارة الاختلافات بأسلوب علمى ينطلق من ثوابت العقيدة كما أنه معنى بتقديم رؤية حديثة علمية فى نوازل =

إذا كنا بصدد الحديث عن تدشين مشروع عربى إسلامى لاستشراف المستقبل واستباق الأزمات فلابد وأن ندرك أن اسهام المسلمين فى إطار ما سمى بفقه النوازل ليعتبر الأقرب لمفهوم إدارة الأزمات Crisis Management ولكن تحت مسمى فقه النوازل ، وإذا كان للاستشراف فوائده ؛ فمن أهمها التعرف على ما قد يحدث من أزمات أو نوازل والعمل على منعها أو احتوائها أو إدارتها ، إذا حدثت – لا قدر الله – بالأسلوب العلمى الذى يمنع أو يقلل من الإهدار أو الخسائر .... فالنوازل فقهيا وعلمياً هى مشكلات أو قضايا أو مسائل مستجدة لم يسبق التعرض لها فى أغلب الأحيان وتحتاج إلى اجتهاد ورأى العلماء والباحثين وما أكثر القضايا المستجدة فى عصرنا هذا ...

ومن هنا فلابد من مشاركة العلماء بالجامعات وخارجها من التخصصات المعنية للإسهام فى الإجتهاد بخصوص الخبراء والنوازل الدولية المستجدة بما يسمح بتقديم رؤية إسلامية معاصرة لفقه الواقع الذى نعيشه وما يموج به من مستجدات والسعى إلى تطوير نظرية علمية إسلامية تفيدنا فى هذا المجال الحيوى الذى يرتبط تماماً بعلم إدارة الأزمات الحديث .. وفى هذا خير لجامعتنا ولبلاد العالم العربى الإسلامى بإذن الله تعالى .. »

إن ما يواجهه عالمنا العربى الإسلامى من تحديات كبرى – بل ومن أزمات ونوازل على عدة أصعدة ليستوجب شحذ الذهن والسعى الدؤوب والمتواصل وبذل كل الجهود للتعامل الفعال مع مثل تلك التحديات والأزمات على أساس ينصهر فيه العلم والدين معاً من أجل رفعة شأن هذه الأمة العريقة ورد مكانها اللائق بها بين أمم هذا العالم .

فإذا كان علم إدارة الأزمات والكوارث واستباقها من العلوم الحديثة التى أسهم فى تأسيسها كم كبير من النظريات الهامة من العلوم التواصلية التمازجية الحديثة وعلوم الاجتماع والتفاوض وعلم النفس والمعلوماتية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فإن هذه العلوم الحديثة لابد وأن يستفاد مما تقدمه ومع السعى لتطويرها وبناء النماذج التحليلية المستفادة من خصائص مشاكلنا ومسائلنا ومجتمعنا وثقافتنا .. لتطوير فقه النوازل والإجتهاد فى إطاره . وفقه النوازل فى الشريعة الإسلامية هو الفقه الذى تعددت أسماؤه بين العلماء فالبعض يسمونه «بالمسائل» والبعض يسمونه «بالأسئلة»

= مثل «تهويد القدس» و«استباق نوازل مثل : محاولات هدم الأقصى » ونوازل قد تنجم عن مفهوم مثل «الشرط أوسطية» إذا ما صار على حساب الهوية أو النظام العربى الإسلامى وإلى ما ذلك من مفاهيم . وفقه النوازل الدولية طبقا لهذه الدراسة هو ذلك الفقه الذى ينطلق من ثوابت العقيدة ومقاصدها وتصاغ مفاهيمه العلمية من خلال التعامل مع الواقع المعاش برؤية تكاملية مع علوم التفاوض وإدارة الأزمات الحديثة .

والبعض يسمونه «بالجوابات» وآخر يسمونه «بالمشكلات» وأكثر أو جل أهل العلم يطلقـون عليه اسم «الفتاوى» ويطلق عليه كذلك تعبير «النظرية الفقهية»[1] .

ويذهب البعض الآخر إلى القول بأن : «كل تلك المسميات ليست دقيقة بالدرجة المطلوبة فإسم «الفتاوى» مثلاً لا يسلم إطلاقه على فقه النوازل لأن النوازل وهى قضايا ومسائل مستجدة لم يسبق التعرض لها أما الفتاوى والكتب المعنونة بهذا الاسم – فهى عامة تشمل الإجابة على أسئلة متكررة الحدوث تتناول الفروع الفقهية ، كما أنها تشتمل فى بعض الأحيان على قليل من المسائل المستجدة والحديثة الوقوع .... أما فقه النوازل فهو «ذو لون جديد يتعامل مع قضايا مستجدة يغلب على معظمها طابع العصر المتميز بالتعقيد والتشابك وهو فى الغالب إجابات عن أسئلة فى أحداث تتصل بحياة الناس كانت مدعاة إلى إثارة علم المتصدر لها واستجلاء رأيه والتعرف على اجتهاداته واختياراته .. بما يؤكد على واقعية التشريع الإسلامى من أن المجتهد لا يقتصر إبان الاجتهاد استنباطاً أو تطبيقاً على الأصول النظرية الذهنية المجردة ، بل ينزل بها من أفقها التجريدى المحض إلى عالم الوقائع المشخصة بظروفها وأحوالها ويبحث ويمحص ذلك كله ثم يطبق على كل نازلة ما يناسبها مما يقتضيه العدل والإنصاف والمصلحة المعتبرة شرعاً [2] .

فإذا كان فقه النوازل بطبيعته يعبر عن الحقيقة المسلمة بأن الشريعة الإسلامية معنية بتناول كل ما يخص المسلمين من قضايا وتحديات حقيقية ، وما يستلزمه ذلك من الاستعانة بدراسات من التخصصات المختلفة ، تساعد على فهم المسائل موضع الدراسة والإجتهاد من أجل التحرك الإيجابى لحماية كيان الأمة ، فإن هناك موضوعات ودراسات علمية مستجدة على الساحة العلمية الدولية لابد أن تكون فى صميم الامتداد الطبيعى لهذا الفقه ، طالما أنها تستخدم لغايات ومقاصد من شأنها إعلاء شأن الأمة ، وأهمها «علم التفاوض وإدارة الأزمات واستباقها» فهو علم يعنى بفقه الواقع ويحتاجه المسلمون للتعامل بفعالية مع أزمات قائمة ومزمنة من ناحية وكذلك من أجل التعامل مع تلك التحديات والمسائل والنوازل التى يمكن التنبؤ بها ، وتستدعى الاستعداد لها لإدارتها إذا ما وقعت بل والعمل على استباقها بكل الأدوات والوسـائل والطرق التى تمنع حدوثها أو تقلل الأضرار الناجمة عنها فى أسوأ الأحوال .

وإذا كـان ما نطرحه هنا هو نوع من التجديد والتلاحم بـين منطلقات وثوابـت العقيدة الإسـلامية وتوطين العلم الحديث فى إطار من خصوصيتنا الثقافية العربية الإسلامية للتعامل بفاعلية مع قضايانا العصرية ولمواجهة الأزمات والنوازل ، فإن هذا الأمر يطرح بدوره عدة أسئلة وإشكاليات هامة لابد من تناولها وتتلخص فيما يلى :

**١- النوازل الدولية المستجدة وما يتعلق بضرورة التجديد فى الفقه الإسلامى**

لاشك أن التجديد والاجتهاد من المطالب الضرورية لتحقيق تقدم الأمة ورفعة شأنها ، ولقد ارتفعت كثير من أصوات العلماء المفكرين والمثقفين ورجال الدين والسياسة الذين يريدون النهضة الحقيقية لهذه الأمة وعلى سبيل المثال لا الحصر ...

**يقول د. يوسف القرضاوى :**

«إذا تجدد الدين ، تجددت العقول بالمعرفة ، والقلوب بالإيمان ، والحياة كلها بالحركة والتقدم إلى الأمام ، ومن أبرز مظاهر التجديد للدين : الاجتهاد فيه ، وهو باب مفتوح إلى يوم القيامة ، لا يملك أحدا أن يغلقه ، ومن يغلق باباً فتحه رسول الله ﷺ[٣] ؟!

**ويضيف قائلاً :**

«لقد جدت فى عصرنا قضايا هائلة ، لم تخطر ببال ائمتنا السابقين ، ولابد أن نواجهها باجتهاد جديد ، يجمع بين محكمات الشرع ومقتضيات العصر ، ويوازن بين جزئيات النصوص وكليات المقاصد ، يقوم به علماء تحرروا من عقدة التقليد ، واتسموا بروح التجديد ...[٤]

**ويقول القرضاوى :**

«المهم ألا نُجمِّد وننغلق ، فتتجمد الحياة معنا ، ونظلم ديننا وأنفسنا ، وألا نفرط ونتسبب ، فنضيع هويتنا وخصائصنا ، ونذوب فى غيرنا ، فالإجتهاد اليوم فريضة يوجهها الدين ، وضرورة يحتمها الواقع على أن من اللازم : أن يكون الاجتهاد من أهله فى محله ، لا أن يفتح بابه لكل داعى يقول على الله ما لا يعلم ، ولا أن يدعى الاجتهاد فى «المنطقة المغلقة» منطقة الثوابت «التى لا تقبل الاجتهاد .. [٥] .

**وفى معنى الدعوة إلى فقه جديد يتبناه المسلمون يقول :**

«إنه لا يقصد بكلمة الفقه » المعنى الاصطلاحى المعروف عند المسلمين ، والذى ألفت فيه الكتب وتأسس عليه المذاهب ، وأنشئت له كليات ، وأقيمت له مجامع ، وهو : العلم بأحكام الشريعة العلمية من أدلتها التفصيلية فهذا الفقه موجود ، ربما كان يحتاج إلى تجديد وإحياء وتطوير ، حتى يكون «فقها ميسراً معاصراً » يفى بحاجات الأمة .. ولكن الفقه الذى عنيته ، هو : الفقه بالمفهوم القرآنى ، الذى نفاه القرآن عن المشركين وعن المنافقين ، فوصفهم بأنهم قوم «لا يفقهون» ... ويشمل هذا الفقه فيما يشمل «فقه السنن» ، أعنى قوانين الله فى الكون والمجتمع .. «فلن تجد لسنة الله تبديلاً .. » وكذلك «فقه الموازنات» بين المصالح بعضها وبعض ، وبين المضار والمفاسد بعضها وبعض ، وبين المصالح والمفاسد إذا تعارضتا ، وما هى الموازين التى يجب الرجوع إليها فى التقدير .. وكذلك «فقه

الأولويات» ... وأعنى به : وضع كل عمل فى مرتبته .. وقد وقع المسلمين فى خلل خطير إزاء هذا الفقه ، ترتب عليه مفاسد كثيرة .. ومثل ذلك «فقه المقاصد» فلا ينبغى التمسك بالظواهر ، وترك المقاصد والأسرار التى يقصد إليها الشرع من وراء النصوص والأحكام » وهذا هو ما جاء فى الحديث الصحيح : «من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين .. » متفق عليه .. ومن ذلك «فقه الاختلاف» فلقد خلق الله الناس مختلفين ، حين منحهم العقل والإرادة وابتلاهم بالتكليف ...[٦]

ويقول د. **محمد إبراهيم الفيومى** فى مقال له بعنوان «الاجتهاد ضرورة دينية واجتماعية» :

«إن مبدأ الاجتهاد فى الإسلام ضرورياً ليحفظ على العقل دوره الحضارى فى الإسلام فى تطبيق كليات الشريعة وتحويلها إلى حركة اجتماعية من خلال قواعد عقلية صنعها العقل لتحفظ عليه رشده من أن يقع تحت أهواء مضللة أو يقع تحت تأثير رؤية ذاتية . ومن تلك القواعد : القياس – الإجماع – الإستصحاب – الإستحسان – المصالح المرسلة .. وهى قواعد صاغها العقل لغاية دينية . وذلك كله من جهود الفقهاء مراعاة لقانون التغيير العام فى المجتمعات خلال انتقاله المستمر من زمن إلى زمن ومن حال إلى حال[٧] .

إذا كانت هناك أدبيات عديدة لفقه النوازل تحت مسميات «النوازل الصغرى» و«النوازل الكبرى»[٨] ، فإن معظم ما كتب ينتمى أساسا إلى «فقه الثوابت » وقليل ذلك الذى كتب فى نواحى المستجدات والقضايا المعاصرة والتحديات التى تواجهها الأمة الإسلامية فى قضايا حديثة[٩] .

ولعلنا نرصد هنا مواقع الخلل أو أوجه النقص الواضحة فى التعامل مع المستجدات الراهنة وكذلك المتوقعة مستقبلاً وتلك التى تمثل عوائق لانطلاق ما يمكننا تسميته «بفقه النوازل الدولية» والمبنى على نظرة علمية ومقصدية متكاملة تمكن المسلمون من النجاح فى إدارة نوازل عديدة وأزمات مزمنة قائمة ، وأخرى مستقبلية متوقعة وأحداث التراكم المعرفى فى هذا الإطار ، وأهم هذه العوائق ما يلى :

**٢- إشكالية الجزر المنعزلة وظاهرة التخندق العلمى والمعرفى فى واقعنا الثقافى كعائق امام التجديد والاجتهاد كنازلة فى الداخل تعوق الإدارة الفعالة للنوازل المركبة المستجدة :**

«إن عقلية الجزر المنعزلة لها سمات نظرية ومشاهدات متعددة فى واقعنا الثقافى ينبغى تجاوزها . أما السمات النظرية فهى كالآتى :

١- التطابق مع عقلية الخطاب المنغلق على ذاته ، حيث لا يرى المتفاعل سوى ما يفرضه الإطار المرجعى الذى يعمل فى إطاره فقط ولا غير ، فإذا كنت متخصصاً مثلا فى اللغويات أو القانون أو أى علم آخر فتكون كل اهتماماتك فى هذا الإطار فقط ، ويكون ذلك إما عن قناعة ذاتية أو من جراء الاستسلام لما قد يحاول النمطيون فى موقع العمل أو المؤسسة أو الجماعة أن يفرضوه

بطريقة أو بأخرى ، فلا إهتمام بالعلوم الاجتماعية التمازجية / التكاملية الحديثة التى تتطلب التخصص فى علمين ، وبالطبع لا اطلاع أو انفتاح على ما يحدث فى علم اجتماعى آخر من قريب أو بعيد ، فطبقاً العقلية الجزر المنعزلة يعتبر هذا الأمر بمنزلة إضاعة للوقت والجهد ونوع من التمرد الواجب قمعه . ومن ثم تنبغى – حسب هذه النظرة – محاكمة مفكر مثل «نوام تشومسكى» حيث إنه عالم فى مجال اللغويات ولكنه يتحدث فى أقسام الرياضيات حيث تأتيه عشرات الدعوات للمحاضرات فى مثل هذه الأقسام . ولكن أصحاب عقلية الجزر المنعزلة قد يعتبرون هذا تجاوزاً كبيراً لأنه ليس معه شهادة فى الرياضيات ، بغض النظر عما يقوله أو يستطيع أن يقوله عن استحقاق وجداره حقيقية بعيدة كل البعد عن أمور «الفهلوة» وإهدار التخصصية العميقة التى يجيدها آخرون .

٢– عقلية الجزر المنعزلة تجبرنا – إذن – على تنمية عادة التصنيف الجامد الذى يستوجب رؤية جزء من صورة الحقيقة العلمية أو الحدث الاجتماعى أو السياسى ولا يشجعنا هذا على تنمية الرؤية الاستراتيجية المتكاملة الجوانب للصورة وبالتالى ، فإن هذه العقلية تؤدى إلى هيمنة التفكير النمطى والإستاتيكى ، وتبعدنا عن الإبتكارى والديناميكى .

*** عقلية الجزر المنعزلة والتفاوض الإستراتيجى :**

لاشك أن السمتين الرئيسيتين المندرجتين فى إطار السمات النظرية لعقلية الجزر المنعزلة تشكلان نوعاً من الإعاقة الذاتية لتنمية مهارات التفاوض الاستراتيجى ، ولتوضيح هذا الأمر نقول إن هناك مستويين رئيسيين للمفاوضين وهما :

أ – المفاوض على المستوى الإستراتيجى .

ب– المفاوض على المستوى التكتيكى .

ولابد للمفاوض الجيد أن تكون له مهارات جيدة على المستوى التكتيكى ، والإستراتيجى معا بقدر أو بآخر ، إلا أن هناك عوامل كثيرة تتداخل فى بناء الشخصية وطبيعتها وخلفيتها وممارستها وتجعل القدرة لشخصية أو لفرد ما فى مستوى أكبر منها فى المستوى الآخر . فالمفاوض الذى يتحلى بالقدرة الأكبر على المستوى الاستراتيجى لابد أن يختار ليكون صانعا للقرار أو ضالعا فى عملية صنع القرار ، فهذه النوعية من المفاوضين تمتاز بالقدرة على إدارة ما أسميناه بـ «مباريات التفاعل الاستراتيجى[١٠] التى تمكنه من رسم خريطة التعامل الشاملة التى تشتمل على نماذج المباريات التفاوضية التى تعرضنا لها بالتحليل وقراءة الشخصيات الخاصة بمباريات التنازع والتحالف فى العملية التفاوضية . وتكون لديه القدرة أيضا على توقع ناتج العملية التفاوضية وآثارها على المدى القصير والمدى البعيد .

أما المفاوض على المستوى التكتيكى فهو المناسب أكثر إلى أن توكل إليه مهمات تكتيكية وفنية محددة وليس بالشرط أن يكون ضالعاً فى أمور «مباريات السوبر» مثله فى ذلك مثل الجندى أو الضابط فى أرض المعركة الذى يتلقى تعليمات محددة من القيادة العليا ، ويقوم بتنفيذها وتكون له القدرات والمهارات الخاصة بتنفيذ مهمة بعينها .

كذلك فإن من التأثير السلبى لشيوع عقلية الجزر المنعزلة فى القدرات التفاوضية لطرف ما أن شيوعها يعوق العمل الجماعى الإيجابى لطرف ما وينعكس سلباً على تكيف أعضاء الفريق التفاوضى الواحد مع بعضهم البعض ، بحيث لا يكون هناك تعظيم للمنافع من خبرات أعضاء الفريق وتوظيفها التوظيف الأمثل فى سلاسة و إيجابية . ومن الواضح أن شيوع عقلية الجزر المنعزلة هذه يجعل من السهل على الخصم استنفار الخلاف فى فريق تفاوض بهذه العقلية . وأكثر من ذلك فإن المجتمعات التى تنتشر وتهيمن عليها عقلية الجزر المنعزلة لا تهتم كثيراً بتنمية عمل جماعى ناجح ، ومن ثم فإن فكرة التفاوض الجماعى وفكرة تكوين فريق تفاوض هى فكرة غير مرغوب فيها عادة ، حيث يقوم مكانها التفاوض الفردى أساساً وتكون الأمور فى قبضة شخص واحد والقرار فى يده وحلقة المشاركة ضعيفة ، هذا إن وجدت من الأصل . فإذا كان لكل من التفاوض الجماعى والفردى مميزاته وعيوبه ويترك للقائمين على إدارة التفاوض اختيار الوضع الأنسب لموقف تفاوضى ما ، إلا أن ما أقصده بالتأثير السلبى لعقلية الجزر المنعزلة هنا هو ترسيخ التفاوض الفردى المتسلط الذى لا يعبأ أساسا بالصالح العام ، بل كل اهتماماته تنصب فى اتجاه صالحه الفردى الخاص به فقط ، وهذه النوعية من المفاوضين فى واقعنا يؤثرون ويتأثرون بسلبيات عقلية الجزر المنعزلة ويرسخون من شأن وجود بعضهم البعض ولو بصورة أتوماتيكية غير شعورية فى أحسن الأحوال .

... إن ترك عقلية الجزر المنعزلة بمثابة شرط من شروط بناء الذات والإسهام فى معارف الإنسانية ، فحضارتنا العربية الإسلامية فى جوهرها هى حضارة عطاء وبناء إيجابى ، فهى حضارة تعترف بالآخر ولا تنفيه ولا تبخس الناس أشياءهم . وهذه السمات تفرض علينا سلوكيات رئيسية لابد أن نتحلى بها . ولعلى أستشهد هنا بمقولة د. حامد ربيع الذى يسوق إلينا سمات تميز حضارتنا العربية الإسلامية من حيث منظورها للحياة والكون والإنسان . ويذكر د. حامد سمات هذا التفرد والتميز فيمايلى :

## ٣- سمات الحضارة الإسلامية الحقة

١- إنها «تعبير عن حضارة دينية ، حيث القيم والمثاليات تنبع من مفهوم التراث الإسلامى» .

٢- وهى ثقافة منفتحة ترفض الانغلاق ، لأنها لا تعرف التعصب العنصرى الذى سيطر ولا يزال يسيطر على الثقافات الكبرى التى عرفتها الإنسانية حتى اليوم .

٣- وهى ثقافة لها مميزاتها المتمثلة فى سيادة القيم ومفاهيم الكرامة والشجاعة والتقشف (الزهد) ، والنظرة إلى الحياة فى كليتها على أنها معاناة واختبار (ابتلاء وكدح) أساساً .

٤- وهى ثقافة لابد أن نفهم من خلالها «كيف أن الاستمرارية التاريخية هى المحور الحقيقى الذى لابد أن يشكلها (فالماضى الذى يرتبط بالحاضر والمعاصرة دون الأصالة ضياع) .

٥- وهى ثقافة كلية مترابطة بمعنى أنها تمثل كلا متماسكاً .

٦- وهى «ثقافة تقوم على مبدأ التوازن بين الفرد والجماعة وهدفها الأساسى هو تحقيق المثالية الإسلامية ، ولكن ذلك لا يتم إلا نتيجة للتماسك الجماعى ولسيادة مفهوم «الأمة» ، وجميعها دوائر تتفرق لتعود فترابط حول مبدأ العقيدة والإيمان»[١١] .

ولعلى أضيف هنا أن من أهم ما ينبغى أن نفعله فى سياق الصراع أو التصارع الراهن فى عالمنا أن نسعى إلى تحقيق التواصل الإيجابى وأن نتخطى مرحلة الجزر المنعزلة / المعزولة التى يتسم بها واقعنا وأود أن استشهد هنا بمقولة للدكتور نبيل على تؤكد على الأهمية القصوى للتوجه العلمى الذى أترجمه بنظم المعرفة أو الدراسات التمازجية / التكاملية وهو ما يترجمه بالدراسات عبر التخصصية (Interdisciplinarity) .

حيث يذكر «أن المستجدات والتوجهات العلمية الحديثة تفرض على الجامعات ومراكز البحوث العربية الاهتمام بالدراسات عبر التخصصية وكثير منها يخلط بين ما يعنيه الإتجاه عبر التخصصى والإلمام الموسوعى بالعديد من المعارف المتنوعة ، إن المفكر عبر التخصصى ليس هدفه الإلمام بل المواءمة والإلتئام وما أشد الفرق بينهما ، ويشهد تاريخنا التربوى والثقافى بعجزنا الشديد عن تخريج مثل هذه النوعيات ، وهو الوضع الذى أدى بمجالاتنا العلمية والمهنية والثقافية إلى أن تصبح مجموعة من الجزر المنعزلة ، وإن جاز هذا فى الماضى فهو لا يجوز فيما يخص عصر المعلومات»[١٢] .

ولعل ما نعود إليه الآن هو القول : إن تحليل العملية التفاوضية من خلال التوجه التمازجى / عبر التخصصى لهو التوجه الأكثر علمية وفائدة فى مجال فهم آليات العملية التفاوضية ذاتها أو فى مجال الحصول على المعلومات ذات المعرفة

التكاملية التى تتيح نظرة أعمق للمفاوض وللمفاوضات ولصانع القرار فى السياقات الإجتماعية والإدارية والسياسية .

**٤- كيف تمثل الجزر المنعزلة فى واقعنا نازلة من النوازل التى ألمت بنا ؟!**

مما سبق رصده يمكننا اعتبار ظاهرة أو عقلية الجزر المنعزلة فى ممارسات كثيرة فى واقعنا الثقافى بمثابة نازلة من النوازل التى ألمت بنا لما يلى :

( أ ) أن ظاهرة أو عقلية الجزر المنعزلة بما ترسبه وترسخه من ممارسات وتجزئة سلبية فى الرؤية هى ضد طبيعة النظرة الاستراتيجية الشاملة التى يتسم بها الدين الحنيف فى نظرته للفرد والمجتمع والدولة وكل ما يتعلق بذلك من منظومات فكرية متكاملة ومتداخلة محكمة الإتقان لأنها من لدن الخالق عز وجل .

(ب) أنها ترسخ الجمود والنظرة الضيقة والتخندق فى إطار المجالات واحتكارها لجزء من حقيقة الظواهر والأمور عن غير علم كاف .

(جـ) أنها قد رسخت من أساليب التعليم التلقينى المضاد للإبداع والتجديد الإيجابى والصحى مما أوجد قطاعاً كبيراً فى واقعنا وعبر كل التيارات دون استثناء ممن يناهضون كل ما هو غير تقليدى وممن يريدون طبع العلماء والمفكرين والكتاب بالطابع التقليدى الذى يستريحون إليه هم فقط فلا يخرجون عن توقعاتهم وإن فعلوا يقابلون بالهجوم والتأطير المتعسف بقصد أو بغير قصد .

(د) أن ظاهرة الجزر المنعزلة تمثل إعاقة لمهاراة التفاوض الاستراتيجى من حيث إعاقة التراكم المعرفى عبر المجالات وإدارة الفريق والفرق المختلفة فى أعمال تنموية ضرورية لبناء القوة بمعانيها المتعددة فى المجتمع والأمة على اتساعها .

(هـ) أنها ضد حرية الرأى الذى يؤدى إلى شمول النظر إلى الأمور ، والذى يؤدى إلى تفاعل الآراء والمعطيات المختلفة التى تنير سبيل الحق فلقد كان الرسول ﷺ يربى أصحابه على حرية فى الرأى ويوجهها لتثمر فيهم خلقاً من شمول النظر فى معالجة الأحداث يفضى إلى الوحدة فى القرار .

ويذكر د. عبد المجيد النجار «إنه إذا كان العقل موجهاً بما يسيطر عليه من الهوى والتقليد ، أو بما يفرض عليه من مواد ومعطيات معينة بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة ، فإنه حينئذ يكون محكوماً بما وجه فيه ، فلا يرى من الأسباب إلا ما هو كذلك ، فيكون عند ذلك متحركاً من مادة النظر المتاحة له وكأنها جزر منفصل بعضها عن بعض فلا يدرك روابطها المشتركة ، ولا يقدر على توجيهها إلى الغايات المشتركة[١٣] .

ويضيف قائلا : «أنه وكلما تقلصت مساحة حرية الرأى – فى فترات من التاريخ الإسلامى – شهدت هذه الخاصية المنهجية الشاملة تقلصاً أيضاً ... ففى

العهد الإسلامى الأول لما كانت حرية الرأى أكثر شيوعاً فى المجتمع الإسلامى كانت خاصية التوحيد أكثر وضوحاً وتألقاً ... وبعد القرن الخامس لما اشتد الإستبداد السياسى فى الدول المجزأة ، كما اشتد الكبت الفكرى بغلق باب الاجتهاد ، شهدت خاصية التوحيد انحساراً ، فإذا بمؤلفات الكثير من العلماء والمفكرين تغرق فى جزئيات المعرفة وفروعها ، فى غير تنظير كلى موحد كما كان فى العهود الأولى للعلوم على نحو ما بدا فى علم الفقه على عهد الشروح والحواش ، حيث كان من قبل يقوم على صياغة الحياة صياغة إسلامية موحدة الوجهة إلى الله[١٤] .

ويضيف د. النجار مشيرا إلى ما قاله طاش كبر زاده صاحب «مفتاح السعادة» بأن موضوع علم العقيدة يتسع باطراد باتساع العلوم ، فكلما عرف المسلمون علما جديداً اقتبسوا منه مادة وأدمجوها فى موضوع علم العقيدة واستخدموها فى الاستدلال[١٥] .

وإذا كنا نقول بأن عقلية الجزر المنعزلة هى عقلية تقلص بالضروة من مساحة المتداول فى الرأى عبر النظم المعرفية المختلفة وترسخ من التقليد والتلقين ، فإننا هنا نلفت الإنتباه إلى مقولة د. النجار «إنه إذا ما غلبت على العقل سطوة التقليد لموروث الآباء من التقاليد والعادات ، وقيدت بذلك حريته فى النظر ، فإنه ينصرف عن النظر فى مشاكل الحياة الواقعية ليتخذ من غابر الآباء وغائب تاريخهم مادة للنظر يصوغ منها موازين وأحكاماً يسقطها على مشاكل الواقع فى شىء من المثالية التاريخية على سبيل الانقياد لموروث الآباء لا على سبيل البحث فى وقائع التاريخ للإعتبار[١٦] .

**ويضيف النجار :**

« ... لقد كان القرآن الكريم شديد النكير على هذا الاستلاب لحرية العقل المعطل عن النظر الواقعى فى شواهد الحياة الجارية ، ذلك ما جاء فى قوله تعالى واصفاً قوم إبراهيم : «واتل عليهم نبأ إبراهيم . إذا قال لأبيه وقومه ما تعبدون . قالوا نعبد أصناما فنظل لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون . أو ينفعونكم أو يضرون ، قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون» (الشعراء /٦٩ - ٧٤) فهؤلاء القوم صرفتهم قيود التقليد للآباء عن شواهد الواقع التى سعى إبراهيم فى ردهم إليها ليتحرر العقل من سطوه التقليد فيكون واقعياً فى البحث عن الحق[١٧] .

ويذكر محمد يوسف أن «النبى » قد اتخذ شعارا له وهو «أشيروا على أيُها الناس» وهو شعار تربوى يهدف إلى تربية المسلمين على الفكر النقدى المقارن بإتاحة الحرية الواسعة فى القول والحجة[١٨]

ولعلى فى سياق توضيح كيف تعد ظاهرة أو عقلية الجزر المنعزلة بمثابة نازلة من النوازل التى ألمت بنا نتطرق فيما يفيد ذلك من خلال كتاب د. طه جابر العلوانى بعنوان «إصلاح الفكر الإسلامى بين القدرات والعقبات» حين يقول :

«ولعل من أهم الأسباب التى جعلت الإطار الأكاديمى (فى واقع البلاد الإسلامية) عقبة بدل أن يكون إمكانية وحلاً :

١- بقاء المؤسسات الثقافية والأكاديمية الإسلامية على حالها : على مر الزمن دون تطوير فى المناهج والوسائل والتناول ، وبذلك انقلبت إلى مؤسسات متحفية ذات قيمة تاريخية فقط ، تعيش خارج العصر ومشكلاته الحقيقية ، تدور فى حلقات مفرغة من الشرح والاختصار ، واختصار الاختصار .

٢- انقطاع صلتها بالمجتمع ، ومشكلاته ، وقضاياه .

٣- عدم صلتها بالزمن ، ومتغيراته ، ومشكلاته .

٤- محاولة المؤسسات العصرية تقليد الغرب كقالب ثقافى متقدم ، سبق إلى تحقيق وبحث وتأصيل المناهج .. لذلك ، لم تقتصر المؤسسات الأكاديمية فى العالم الإسلامى على استيراد المناهج فقط ، وإنما كان إنجاز الغرب يشكل كل المراجع والمصادر لها أيضا ، فكان الدوران فى الإطار الأكاديمى الغربى منهجاً ومرجعاً ومصدراً وكتاباً ومدرساً[١٩٦] .

## ٥- ماذا عن العلم والدين ؟ والأنسس الإسلامية للعلم ؟

فى الوقت الذى يؤكد قطاع من أصحاب نازلة «الجزر المنعزلة» مثلاً على أن الدراسات الإسلامية - على سبيل المثال لا الحصر - يقوم بها خريجو أو أساتذة أقسام الدراسات الإسلامية بجامعاتنا أو كليات الشريعة وأصول الدين وغيرها من الأقسام الدينية الأصولية ، إلا أنه وطبقا للتوجه التكاملى بين العلوم والذى من شأنه عبور تلك الجزر المنعزلة يصح بالطبع والبداهة وأن تكون هناك دراسات إسلامية تجمع بين منطلقات وثوابت العقيدة الإسلامية ومقاصدها فى إصلاح الأمة ورفعة شأنها وبين العلم الحديث كأن يكون فى علوم الاتصال الحديثة أو الهندسة أو الاقتصاد أو الفيزياء أو الأحياء أو العلوم السياسية وعلم النفس وغير ذلك من العلوم التى تندرج تحت تعريف العلم المتزايد فى الاتساع الذى نواجه به العوامل غير المنضبطة فى إطار الظاهرة موضع الدراسة ، بهدف إخضاعها للإنضباط والمنهجية العلمية الصارمة ، فالعلم الذى هو فى صميم مقاصد العقيدة والشريعة لا ينفصل عنها أبدا هو ذلك النشاط الإنسانى المنهجى الهادف الذى يندرج تحت دعوة «وقل رب زدنى علما» من أجل تنظيم المعرفة الإنسانية بالتصنيف والتوحيد والترتيب والقياس والتكامل وتوظيفها التوظيف الأمثل لصالح الأمة والبشرية ككل باستخدام الطرق العلمية .

ولعل مكانة العلماء المسلمين الأوائل معروفة فى تاريخ العلوم من قبل علماء البشرية وأصحاب العقول المنصفة بغض النظر عن دياناتهم ولعلنا نتذكر تلك الدراسة الشهيرة الحديثة التى ألقاها الأمير تشارلز فى جامعة أكسفورد عن الإسلام والغرب[٢٠] وحيث أقر فيها بإسهامات العلماء المسلمين فى استنهاض أوروبا من العصور المظلمة التى ألمت بها .. ولقد كنت أقرأ فى كتاب عن المستقبليات بعنوان العقل المستقبلى Future Mind لكاتبه **جيروم جلن** المدير التنفيذى للمجلس الأمريكى للمشروع الألفى بجامعة الأمم المتحدة حيث يذكر فيه فضل **الكندى** ورؤيته العلمية التكاملية التى لا يمكن الاستغناء عنها فى النظر إلى موضوع المستقبليات[٢١] .

ولا أنسى أننى قد استمعت إلى حديث للرئيس الأمريكى **رونالد ريجان** أثناء وجودى فى الولايات المتحدة فوجدته يشير إلى مقولات للعالم المسلم **ابن خلدون** وهو يتحدث لملايين الأمريكيين ... ولعلنا نشير فى هذا السياق إلى ما ذكره كذلك د. صديق فى كتابه الأسس الإسلامية للعلم حيث يقول :

«إنه عندما ندرس تاريخ حياة العلماء المسلمين المبكرين مثل **البيرونى وابن الهيثم ، وابن خلدون والخوارزمى ، وابن بطوطة ، والكندى** نجد أنهم كانوا أشخاصاً ذوى همة عالية للغاية ، فقد كان يتملكهم حب الاستطلاع الحماسى ، وكانت لديهم طاقة وافرة وحماس للحصول على المعرفة ، سواء عن الحقيقة الموحى بها والحقيقة المتمثلة فى الخليقة (العالم المرئى / الشاهد) . إن النقطة الهامة التى يجب أن نلاحظها هى أن همتهم العالية تنبع من إيمانهم . فقد كانوا يؤمنون يقينا بالنصيحة القرآنية ، وهى التفكير فى آيات الله المتمثلة فى العالم الخارجى وفى الإنسان . والأمر النبوى (اطلبوا العلم ولو فى الصين) ... ولقد مكنتهم العقيدة والممارسة الإسلامية بطريقها الواضح البسيط من التحرر من الأوهام ، والكهانة ، والخرافات ، وكرسوا أنفسهم للسعى وراء المعرفة بنشاط فكرى ، لأنهم كانوا يعلمون أن ذلك يعد واحدا من أسمى أشكال العبادة للخالق . «إنما يخشى الله من عباده العلماء» (فاطر ٢٨) .. لقد كان العلم الذى قدموه منسجماً مع معتقداتهم ، وقد كان تطبيق ذلك العلم بأكمله يجرى لصالح الإنسانية ... وإنه لا يدهشنا أن نعلم أنهم كانوا هم الذين وضعوا الطريقة العلمية فى مجالات كالطب وعلم البصريات والكيمياء وعلم الإنسان ، والجغرافيا المادية والثقافية وعلم الاجتماع[٢٢] .

وفى ختام هذه الجزئية من هذه الدراسة نؤكد على أن عبور واقع الجزر المنعزلة الذى يمثل نازلة ألمت بالحياة الأكاديمية والسياسية والإدارية فى الوطن العربى والأمة الإسلامية لهو واقع ينبغى تجاوزه وتصحيحه بالرؤية التكاملية للعلوم والمعارف المنطلقة

من ثوابت العقيدة والسعى للتطوير والتجديد فى زمن تزداد علومه ومعارفه بشكل غير مسبوق .

يقول د. **عبد الصبور مرزوق** فى حوار معه مؤخراً فى جريدة الأهرام .

«إن الجهاد فى العصر الحديث فريضة كما كان فى كل وقت . لكن لابد من تحديد ، أى نوع من الجهاد ، لأنه فى زماننا تكون فريضة على المسلم ليجاهد بالعلم والتقدم ليبقى هو ودينه ورسالته فى غابة يحتلها من يتصرفون فى مستقبل الأرض ومصائرها كأنهم أولياء على الأرض ، «وظنوا أنهم قادرون عليها» ... إذا قبلنا هذا التحدى فإنه يتحتم علينا مسايرة التقدم والاستفادة من كل ما أنجزته العلوم بصرف النظر عن مصدرها وقبل كل شىء لابد من إعادة ترتيب بيت الوطن الإسلامى وترابطه من الأساس ، أملاً فى رفع مستوى الحياة للشعوب الإسلامية كافة وتحقيق التقدم[٢٣] .

**٦- نحو عبور الجزر المتعزلة فقة النوازل الدولية ومفاهيم علم التفاوض وإدارة الأزمات رؤية تكاملية.**

إذا حاولنا هنا توضيح مدى الحاجة الملحة لرؤية تكاملية يكون من شأنها تحديث وتجديد فقه النوازل خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة باعتبار علم التفاوض وإدارة الأزمات كإمتداد طبيعى وضرورى للتعامل مع ما تستحضره المستجدات المعاصرة من تحديات فإننا نجد ما يبرر ذلك فيما يلى :

إن المعمول به فى إطار فقه النوازل بوضعه الراهن مثله فى ذلك مثل مجالات أخرى عديدة فى واقعنا التعامل مع «المستجدات غير المسبوقة والتى لم يسبق التعرض لها ... أى أن الممارسات تدور طبقاً لمفهوم «ما استجد» ، وهذا يتعلق بأحد مفاهيم إدارة الأزمات الرئيسية key crisis management concept ولكن السؤال أننا لابد أن نأخذ بمفهوم الاستباق (anticipation) وهذا مفهوم آخر لفرع ممتد من فروع علم إدارة الأزمات يسمى باستباق الأزمات ومنعها (crisis prevention) ، فهناك قضايا وسيولة فى النظام الدولى وحالة من التشكل لا يمكن التعامل معها بمجرد ما يتمخض وما يستجد ، خاصة إذا كان ما يستجد قد يشكل أزمة أو نازلة تضر بالأمة بدرجة كبيرة ويمكننا التنبؤ بها من خلال الدراسات العلمية المستقبلية وتقنياتها التى تستخدمها أمم متقدمة عديدة فى عالمنا ويمكن بالتالى استباقها واحتوائها أو تقليل الضرر منها إذا ما حدث ووقعت وهنا نجد أهمية انتهاج مناهج الدراسات المستقبلية الخاصة ، ليس فقط بإدارة الأزمات وما يستلزم ذلك من مهارات تفاوض أثناء وبعد الأزمات بل أهمية معرفة تلك الأدوات والمنهجيات العلمية وتوظيفها بكفاءة من أجل استباق الأزمات التى يمكن التنبؤ بها ومنع حدوثها إن أمكن ذلك .

**ولعل من الضرورى هنا أن نضع السؤال التالى :**

أليس الفكر المستقبلى وتفعيله واستباق الأزمات / النوازل التى يمكن التنبؤ بها

ومنعها واحتوائها لمن صميم ما يدعونها إليه جوهر ديننا الحنيف ؟! خاصة وأن هذا الأمر قد أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها للبقاء والتقدم فى عالم اليوم ؟!!

**٧- الدراسات المستقبلية وفكرة الاستباق في صميم الفكر الإسلامي الصحيح وينبغي التصدي للتزييف القائل بأن الفكر المستقبلي يتعارض والإسلام»!**

ذكر لى أحد الخبراء الدوليين فى أحد المؤتمرات الدولية أن أحد الباحثين قد ذكر له أن فكر المستقبليات يتعارض والدين الإسلامى وبادرته على الفور بالإجابة عن سؤاله موضحا الفرق بين الإيمان بالغيب فهو شرط لصحة إيمان المسلم وبين الأمر الإلهى للمسلمين بالسعى فى عمارة الكون والأخذ بالأسباب والعمل بقول المصطفى ﷺ «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لآخرتك كأنك تموت غدا» .

ولاشك بأن تقدم الأمم مرهون بقدرتها على التخطيط السليم ووجود رؤى مستقبلية لخطواتها فى كافة المجالات المختلفة ، خاصة فى إطار إيقاع التغيير المذهل الذى يشهده عالمنا المعاصر . وما يخصنا هنا فى عالمنا العربى والإسلامى بخصوص الدراسات المستقبلية لا يكمن فقط فى أهميتها فى توجيه قضايا البحث العلمى وربط الجامعات بسوق العمل والتوجه لحل مشكلات واقعنا بشكل مباشر وفعال فى السياقات المختلفة ، بل إن ما يهمنا أيضا هو النظر إلى البُعد الإسلامى لفكرة وعلم المستقبليات ، فنحن أمة تدرك أن الزمن لا تتخلله برهة توقف وأن الله سبحانه وتعالى قد أمرنا بالعمل والأخذ بالأسباب . ولعلنا نستطيع أن نرى الكثير من زوايا ومنطلقات الفكر المستقبلى فى الكثير من آيات القرآن الكريم وفى سنة النبى ﷺ ، فآيات الثواب والعقاب هى آيات ذات بعد مستقبلى فهى تربط بين ما نقوم به فى الحياة الدنيا بمستقبلنا فى الدار الآخرة ، يقول الحق سبحانه وتعالى : (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء) [إبراهيم ٢٧] ويقول الحق تعالى : «آلم ، غُلبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ..... ) [الروم ١-٣] ويقول سبحانه وتعالى : «سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ، أو لم يكف بربك أنه على كل شىء شهيد ) [فصلت : ٥٣] ولا يتسع السياق هنا لمزيد من التفصيل ولكن الآيات السابقة تشير إلى زوايا متعددة للبعد المستقبلى وإذا ركزنا على أهم ما يتعلق بالدراسات المستقبلية وفكر وعلم المستقبليات futurology على مستوى العالم لقلنا إن ذلك يتعلق بقدرة الإنسان على التدخل الإيجابى لصياغة أفضل اختيارات المستقبل ومحاولة منع واحتواء ما يقلل أو يمنع من تقدمه .

وهذا هو الذى جعل العالم المتقدم ينعم بالتقدم ويجسد «صيغة الفاعل» فى حين أن فقدان هذه القدرة والعمل على اكتسابها هو الذى جعل البعض الآخر يتمركز فى مواقع التخلف ليجسد صيغة «المفعول به» وصيغة «التلقى السلبى» وهنا

نقول إن ديننا الحنيف يأمرنا بأن نتبنى «صفة الفاعل» وأن نسعى دائما لتحقيق النهضة والسمو بين أمم هذا العالم ، فإن الأمة الإسلامية مهيأ لها زمام الريادة والتفوق لأنها تمتلك أدوات البقاء والنصر والقوة متى تمكنت من استخدام تلك الأدوات بصورة علمية وعملية حيث يقول الله تعالى فى كتابه العزيز : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لا يشركون بى شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون) [النور ٥٥] .

ويقول الحق (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ، قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) [الشمس ٧-١٠] .

ويضرب الله لنا مثلا عميقا للأخذ دائما بصيغة الفعل حين يؤذن للمؤمنين برد كيد المعتدين وحين يمد الله جنده بملائكة من عنده ... ولكن يأمر المؤمنين بالصيغة الفاعلة فى كل الأحوال حيث يقول سبحانه وتعالى : (إذ يوحى ربك إلى الملائكة أنى معكم فثبتوا الذين آمنوا سألقى فى قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كلَّ بنان) [الأنفال : ١٢ ] .

إنه وبالإضافة إلى عنصر الصيغة الفاعلة أو عنصر «التدخل الإيجابى المتاح» الذى يحدثنا عنه الفكر المستقبلى كضرورة والذى نجده أصلا فى قيمنا الدينية ، فإن هناك عنصرا آخر وهو ما يتعلق بما يتردد فى الأوساط العلمية عما يسمونه بتفعيل التاريخ كأحد أهم عناصر الدراسات المستقبلية operationalization of history وذلك للاستفادة من دروس التاريخ ودراسة الخاصية الماضية لظاهرة ما وقياس مدى استمرارها فى الحاضر وفى المستقبل . وهنا نرى أن للفكر الإسلامى خصوصيته فى هذا الصدد ، لأن تفعيل التاريخ فى إطار دراستنا المستقبلية يعنى لنا الإنطلاق دائما من ثوابت العقيدة الإسلامية والحفاظ على هذه الثوابت والاهتداء بسنة نبينا محمد ﷺ .. والعمل الدؤوب لرؤية المتغيرات والأحداث من منطلق هذه الثوابت .

كما أننا يمكن وأن ننطلق من قواعد فقهية أساسية للتأكيد على أهمية الدراسات المستقبلية وعلوم التفاوض وإدارة الأزمات من أجل إدارة الأزمات / النوازل واستباقها .

وهنا نرصد ما ذكره د. **مصطفى الزرقاء** فى معرض حديثه عن : «الاستصلاح والمصالح المرسلة فى الشريعة الإسلامية وأصول فقهها حيث يذكر :

«يمكننا أن نقسم الغايات والبواعث التى توجب على الفقيه الشرعى أو الحاكم الآمر أن يلجأ إلى قاعدة الاستصلاح ، فى استخدام أحكام جديدة ذات صفة تنفيذية لأوامر الشريعة الإسلامية إلى أربعة عوامل :

(١) جلب المصالح ، وهى الأمور التى يحتاج إليها المجتمع لإقامة حياة الناس على أقوى أساس ، كفرض الضرائب العادلة بمقدار الحاجة لأجل تمويل الخدمات العامة والمشروعات الهامة المفيدة .

(٢) درء المفاسد ، وهى الأمور التى تضر بالناس أفراداً أو جماعات ، سواء أكان ضررها ماديا أو أدبيا . ومقياس الفساد هو قواعد الشريعة ومقاصدها المستفادة من نصوصها الثابتة ، والتى يتألف منها نظام الإسلام .

(٣) سد الذرائع ، أى منع الطريق التى تؤدى إلى أهمال أوامر الشريعة أو الإحتيال عليها ، أو تؤدى إلى الوقوع فى محاذير شرعية ولو عن غير قصد .

(٤) تغير الزمان ، أى اختلاف أحوال الناس وأخلاقهم وأوضاع الحياة العامة عما كانت عليه .

فكل واحد من هذه العوامل أو الغايات الأربعة يدعو إلى سلوك طريق الاستصلاح – باستحداث الأحكام الاجتماعية على أصلح منهاج[٢٤] .

## ٨- ضرورة الإدارة الإيجابية للمفاهيم المتصارعة او التى قد تبدو متصارعة

MANAGING CONFLICTING CONCEPTS

**(الخروج من دائرة الجمود الفقهى والجمود العلمى)**

من المفاهيم التى جسدت شيوع حالة من الاختلاف السلبى والتخندق والتناحر فى واقعنا عملية خوص التيارات الفاعلة على الساحة فى مسائل تعمق الهوة بين المفاهيم وبين البشر دون محاولة الإدارة الإيجابية لأوجه الاختلاف وتحديد مناطق الاتفاق للانطلاق منها إلى آفاق تساعدنا على عبور الجزر المنعزلة ولصالح الفهم الأعمق الذى يكون فى صالح وكيان الأمة ويبتعد بها عن حالة الفرقة والتشتت .

ومن بين هذه الأمثلة محاولة البعض دق إسفين الاختلاف الحاد والتمرس السلبى بين «الأصالة» و«المعاصرة» وبين (وأهل الفقه وأهل القانون) وإدعاء التناقض الحاد بين العلم والإيمان وإلى ما ذلك من ثنائيات من المفاهيم ومن البشر ، حيث يتمون التصنيف والتأطير المتعسف لأحداث والأفراد وتوظيف الإطلاقية السلبية فيما قد لا يجوز . وبدلا من الخوض فى ذلك[٢٥] ، علينا أن نرصد هنا وبعد أن أوضحنا العلاقة الوثيقة والعضوية بين العلم والإيمان فى (٥) آنفا نشير إلى تلك الدعوة الإيجابية التى يدعو إليها المفكر الإسلامى د. محمد الفيومى فى مقالة بعنوان «الاجتهاد ضرورة دينية واجتماعية» وتناسب مانتبناه هنا من ضرورة تكامل العلوم والتقاء الأصالة والمعاصرة معا بما يخدم كيان الأمة وأهدافها الاستراتيجية فى كافة مناحى الحياة ، حيث يقول : «أما بداية الطريق إلى التجديد ، فهو يتمثل لنا وفق رؤيتنا ، فى رفع الحواجز القائمة ، وتوسيع الحدود الضيقة بالنسبة لرجال القانون ورجال الفقه الإسلامى وأصوله وتنظيم جهودهم وتوحيد خططهم فى هذا ، بالتعاون المشترك بأن يمد الفقهاء الإسلاميون رجال القانون بالمواد الفقهية لإعداها فى وضع

جديد ، وفى ثوب من التفكير والاصطلاح القانونى ، وتصوير ذلك كله فى ضوء التطورات الاجتماعية والزمنية والمكانية وليس هذا بالأمر السهل أو القليل .

ومن المناهج الميسرة لنجاح هذا التعاون العلمى المشترك دعوة الفقهاء ورجال القانـــون ليقوموا بتتبع المسائل الفقهية تتبعا موضوعيا تاريخيا ، فى تطورها فى القـــرون المتوالية والمدارس الفقهية المتعددة بدراسة تحليلية لأمهات كتب الفقه ، ليس – كما هى العادة – لمعرفة ما فيها من اختلاف ، ولكن لمعرفة الأفكار الفقهية المختلفة فى هذه الأصول وتصويرها وشرحها فى ضوء التاريخ ، وربط الآراء بعضها ببعض «وعلى ضوء هذه الأسس يقوم بناء فقهى قانونى شامخ فيه تتلافى إشكالية الأصالة والمعاصرة، وتتسع رؤية المشرع وتخرجنا من النزاع الدائر بين أهل الفقه وأهل القانون، وحوله تتوحد الأمة حول تشريع واحد ويكف الغير عن رمى الإسلام بالجمود .

وفـــى نظرنا أن الطريق أصبحت معبدة أمام هذا التعاون العلمى المشترك بين الفقهاء ، ورجال القانون لتوحيد الجهود المشتركة ، بعدما أخرج المجلس الأعلى للشئـون الإســـلامية موسوعته الفقهية على ثمانية مذاهب ، وكذلك الكويت أخـــرجت موسوعتها الفقهية ، لا يبقى أما الفقهاء سوى الترتيب التاريخى لتلك المسائل الفقهية ، ولاشك أن العناية بإبراز الترتيب التاريخى لتلك المسائل الفقهية له عظيم الأهمية ، فهو من ناحية يبرز إختلاف الفتاوى الذى هو سنة فى الفقه الإسلامى الذى يرتبط بتجدد الأحوال . ومن ناحية يؤكد أن الاختلاف حول الفتوى للحكم الواحد له سنده الأصولى ، ثم أخيرا يحرك جمود النظر الفقهى ، وليس من شك فى أنه إذا توافرت الهمم وتوحدت الجهود بين العلماء العاكفين على البحث ورجال القانون العارفين لاستطاعوا بكفايتهم وسهولة الأسباب عندهم ووفرة الموسوعة الفقهية ومرجعها ، أن يؤدوا للمعرفة الفقهية والقانون جليل الأعمال النافعة[٢٦] .

ولعل ما يذكره د. الفيومى يتلقى كثيرا مع جهود العلامة د. عبد الرزاق السنهورى – رحمة الله – وهنا يذكر د. محمد عمارة فى مقال له بعنوان «قراءة فى أوراق عبد الرزاق السنهورى : مشروع قانون لتجديد الفقه الإسلامى «الحياة ٢٠ رمضان ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩/٢/١٨م) .

إن د. السنهورى باشا قد رأى فى الإسلام ديناً ودولة ، مع تميز الدين فيه عن الدولة ، فهو جامع بينهما ومميز – فى ذات الوقت – لكل منهما عن الآخر فالدين الإسلامى فيه «العقيدة» و«الشريعة» وعقيدته خاصة بالمسلمين دون سواهم أما شريعته ففيها «عبادات» و«معاملات» وعباداتها خاصة بالمسلمين وحدهم بينما معاملاتها

التى بسط الفقهاء مبادئها ونظرياتها وقواعدها فى «الفقه الإسلامى» فإنها جزء من ثقافة الأمة ، وأساس مدنيتها المتميزة ، وقانونها الذى أبدعته الأمة – بالإجتهاد – الذى مارسته وتمارسه «سلطة الإجماع» – إجماع الفقهاء – الذى هم نواب الأمة ، الذى يتولون – نيابة عنها – سلطاتها فى التشريع والتقنين . وإذا كان القرآن الكريم هو البلاغ الإلهى ، وكانت سنة رسول الله ﷺ ، هى البيان النبوى لهذا البلاغ القرآنى ، فإن السنهورى قد رأى أن ما فى القرآن والسنة – وهما المصادر العليا للفقه الإسلامى – خاصة بهذا الفقه – كقانون عام لكل الأمة ، على اختلاف عقائدها الدينية – هو «التوجهات» التى ترسم لفقه فلسفته التشريعية ، ومبادئه الكلية ، ونظرياته العامة ، وقواعده التى تستنبط منها الأحكام ، فالقرآن والسنة – وهما جماع الدين الإسلامى – ليسا الفقه الإسلامى – الحاكم والموحد لكل الأمة – وإنما فيها «التوجهات» التى يبدع فى إطارها الفقهاء – نواب الأمة – صناعة الفقه – كقانون محض – بواسطة سلطة وآلية الإجماع فهذا الفقه الإسلامى ليس «دينا خالصا» حتى يكون خاصا بالمسلمين وحدهم من دون سواهم من رعية الدولة الإسلامية ، بل أن «توجهاته» التى جاء بها القرآن والسنة من الممكن أن تجاورها وتزاملها «توجهات الشرائع الكتابية السابقة على الرسالة المحمدية – فى ملة إبراهيم وشريعة موسى ووصايا المسيح ، عليهم الصلاة والسلام – أى أن شرائع غير المسلمين – من رعية الدولة الإسلامية فى المعاملات إذا وجدت ، ولم ينسخها التطور والتغير – كما هو حال الوصايا العشر ، مثلا ، والقيم الإيمانية والأخلاقية – هى جزء من الشريعة الإسلامية ، فى توجهاتها الخاصة بالمعاملات ، والحاكمة لصناعة الفقه والقانون هى المرجعية الحاكمة لكل الأمة – وليس للمسلمين وحدهم – فى شئون الدولة والمدنية والثقافة والقانون[٢٧] .

**٩- منظومة التفكير التفاعلى غير المقيد «فى مواجهة مفهوم» التفكير الأحادى» والجمود**

من أهم مفاهيم علم التفاوض وإدارة الأزمات واستباقها ما أسماه ميتروف Miltraff «بمنظومة التفكير التفاعلى غير المقيد» Unbounded systems Thinking U. S. T [٢٨] .

وهو محاولة – أطراف التفاوض أثناء إدارة الأزمات أو محاولة استباقها ومنعها ، التعرف على ناتج تفاعل منظومة النظم والقيم المعرفية المتداخلة مع بعضها البعض وذات العلاقة بموضوع الأزمة لأخذها بعين الإعتبار فى عملية اتخاذ القرار للوصول إلى القرار الأنسب مع التخلص من هيمنة الإفتراضات المسبقة والمقيدة للفهم المتعمق للحدث بكل أبعاده ، حيث يتكون فريق إدارة الأزمة من متخصصين من مجالات متعددة يعتبر كل منهم عضو أساسى فى فريق إدارة الأزمة ومحاولة استباقها ومنعها وهذا المفهوم وما يترتب عليه من اختيارات يستند إلى قاعدة معلومات متميزة

ومتخصصين على دراية تامة بطبيعة عملهم لفهم تضاريس الخريطة الذهنية للتفاعل والمتفاعلين فى سياق ما . وعدم التكافؤ التام يتجسد عندما يوظف طرف ما كل ما يتعلق «بمنظومة التفكير التفاعلى غير المقيد » ويوظف الطرف الآخر مفهوم عتيق فى عملية التفاوض وإدارة الأزمة وهو مفهوم «التفكير الأحادى التقليدى ، كما يحدث فى دول العالم الثالث عادة عندما يقرر كل شئ فرد واحد ، وعادة يكون حاكماً مستبداً أو طرف محدود القدرة والإمكانيات ، أو عندما تتجمد الأوضاع وطرق التفكير وتكون ساحة التفاوض ومحاولات منع الأزمات واستباقها بالأساليب العلمية المتطورة مهجورة من الأصل .

والأمثلة لتوضيح ما سبق عديدة فى واقعنا الثقافى وهى مع الأسف تؤكد غالبا على تبنى مفهوم «التفكير الأحادى التقليدى والجمود» وليس «منظومة التفكير التفاعلى غير المقيد» وهذا ليس فى مجال بعينه ولكنه فى مجالات عديدة فى الواقع السياسى والاجتماعى والإدارى ولكن أخطرها فى مجال جمود الفقه الراهن فى إطار المستجدات غير المسبوقة والتحديات التى تواجهها الأمة الإسلامية .

وأجـــد مقالاً حديثاً لإسماعيل الشطبى فى ١٩٩٩/١٢/٣م يجسد ما نتحدث عـنه من جمود فى مواجهة متغيرات ونظم تفاعلية وتضاريس واقع غير منظور إليه وساحة مهجورة أو تكاد أن تكون من كل أنواع التفاوض الإيجابى ومحاولات استباق الأزمات / النوازل التى يمكن التنبؤ بها واستباقها واحتوائها ... يقول الشطبى :

**أزمة الفقه الإسلامى تتمثل فى جموده عند حدود نظام العصر الوسيط ، ذلك النظام الذى فرض فيه المسلمون نظريتهم المعرفية ومفاهيمهم السياسية وثقافاتهم الإجتماعية بإعتبارهم مركز القوة فيه ، ومن المؤكد تصورات ذلك العصر ومفاهيمه ليست كلها بالضرورة وحى منزل ، بل فى غالبه كان نتاج الفكر والثقافة والبيئة والمعرفة المتراكمة آنذاك** ، فإذا كان التصور حول الآلة وعلاقات الفرد والمجتمع والسلطة به جاءت بتفصيل متفاوت من خلال نصوص منزلة ، فإن المفاهيم الخاصة بالفرد والمجتمع والسلطة وعلاقاتهم ببعض جاءت من نتاج بشرى – فى الغالب – توجهه مبادئ قرآنية عامة وجاء التراث الفقهى بمجمله مرتبطا بتلك المفاهيم ، وعندما انتقل مركز القوة إلى الغرب المسيحى صاحب ذلك نشوء نظام دولى جديد فرض نظريته الخاصة بالمعرفة ومفاهيمه وتصوراته – وأحياناً – قيمه وثقافاته . **لقد ألغى نظام دار الإسلام ودار الحرب وغير الوحدة السياسية من الدولة / المدينة إلى الدول / القوم وجعلها الوحدة السياسية للنظام العالمى ، ونتج عن ذلك معايير جديدة**

**للإنتماء والهوية تبعتها مفاهيم جديدة للمواطنة والسيادة والحقوق والواجبات والحريات .**

**ويضيف الشطبى قائلاً :**

لقد كانت العقيدة هى معيار الانتماء فصارت الرقعة الجغرافية والعنصر القومى هما المعيار الجديد . وكانت الحرية فى نظام العصر الوسيط مقابلاً للعبودية والرق ، فصارت فى النظام الجديد مقابلاً للإستبداد . وكان مفهوم الثروة فى العصر الوسيط مرتبطاً بالزراعة والرعى وغنائم الحروب فأصبح مرتبطاً بالثروات الطبيعية والقدرة على تصنيعها . وكانت التجارة مفهوماً نطاقه دار الإسلام فأصبحت الدنيا كلها نطاقه دون اعتبار لحالة السلم والحرب . وإذا كان الفقه الإسلامى توقف عند مشارف العصر الوسيط ولم يتمكن من اقتحام عصر الإمبريالية وما فرضته علينا من مفاهيم ، فإن عصر الإمبريالية ونظامه العالمى الذى فرضه خلال القرنين الماضيين يودعان الدنيا مع حلول الألفية الثالثة . إن نظاماً عالميا جديداً بدأ يحل ويفرض تصوراته ومفاهيمه وقيمه وثقافته . ونحن اليوم لا يمكننا تصوره إلا من خلال تصوراتنا ومفاهيمنا التى فرضـها النظام الدولى القائـم ، غير أن ملامحه المبكرة تقول إن المفاهيم المتعلقة بالدولة والسيادة والمواطنة والحريات والاقتصاد والتجارة والثروة وغيرها كلها آيلة للتبدل والتغيير .

**وينتهى الشطبى إلى القول بأن :**

لم تعد .. القوة مرتبطة بالقدرة العسكرية كما كان فى العصر الوسيط ، ولا بالقدرة السياسية كما كان فى نظامنا الدولى القائم ، أنها آخذه بالإرتباط بالمعرفة والاقتصاد ، فمن يملكهما يملك القوة ويملك القدرة على فرض ما يشاء من مفاهيم . ولم تعد التجارة قائمة على التوسع الجغرافى بقدر ما أصبحت قائمة على التحالفات . لقد أصبح رأس المال الذى تفرض عليه الزكاة مرتبطاً بالقدرة المعرفية وليس المادية ، وحتى السلطة التى كانت الأمة مصدرها والديمقراطية وسيلتها لم تعد فى ملامح النظام الدولى القادم قائمة بشكلها الحالى . هناك تيار قوى لتحويل مؤسسات المجتمع المدنى وسيلة أخرى للمشاركة فى صناعة القرار بدلاً من البرلمانات إن الصـــورة تتغير ببطئ ويكاد شكلها الآخذ بالتشكل لا يعقل لنا نحن أبناء هذا العصر . ما يعنينا هنا أن الفقه إذا عجز عن مواكبة كل التطور فى مفاهيم النظام الدولى القائم فكيف سيكون وضعه فى النظام الدولى القادم ؟ كيف سيتعامل مع المستجدات ؟ هل سيظل يقتات من موائد العصر الوسيط ؟ أليست دعوة تجديد الإسلام قد أصبحت أكثر إلحاحاً ؟[٢٩] .

## ١٠- منطلقات «فقه النوازل الدولية» ومنطلقات العلم الحديث:

ذكرنا فى (٥) تحت عنوان ماذا عن العلم والدين ؟ والأسس الإسلامية للعلم كثير من التفاصيل بخصوص الدور الدولى لعلماء المسلمين فى الكيمياء وعلم الإنسان والطب وعلم البصريات وعلم الاجتماع وأن علمهم كان لأمتهم وللبشرية فى هذه المجالات وإن كان ينطلق من ثوابت العقيدة وتحقيق مقاصدها فى إعلاء شأن الأمة بين أمم العالم ، وإن هناك من يقر بإسهاماتهم من علماء الغرب وشخصياته إلى اليوم .. من هنا فلا مكان فى هذه الدراسة للرد على من يحاول فصل العلم عن الإيمان أو العلم عن الدين بشكل تعسفى وما أكثرهم مع الأسف فى واقعنا الثقافى حيث يخلطون كثيرا فى الأوراق ويعقدون مقارنات خاطئة لما حدث فى أوروبا عن الصراع بين العلم والدين فى بدايات ما سمى بعصر التنوير الأوروبى فى القرن السابع عشر[٣٠] . الآن وإذا كنا بصدد الحديث عن رؤية تكاملية بين فقه النوازل الدولية وعلم التفاوض وإدارة الأزمات نقول بأننا بحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات بخصوص المحاور التى ينظر إليها العالم وتتضمن عشرات الإحتمالات وعشرات الأزمات والنوازل التى تأتى بقضايا مستجدة لابد من معرفة رأى العلم والدين فيها وحسم هذا الأمر للحفاظ على هوية وكيان الأمة ، كأمة عربية إسلامية . كما أننا بحاجة للأدوات التقنية التى تحلل الظواهر المختلفة والمعروفة بطرق المستقبليات وهى بحاجة إلى فرق بحثية ذات طبيعة خاصة تضم تخصصات عديدة من أجل عبور الجزر المنعزلة وإحداث التراكم والعمق المعرفى .

ولذلك فإننا عندما نقول بأن علم التفاوض وإدارة الأزمات بمفاهيمه الحديثة يمثل الامتداد الطبيعى لفقه النوازل السياسى من منطلق قاعدة مقصدية وهى الأخذ بالأسباب وأن طلب العلم فريضة ولأن التلاقى بين العلم والدين موجود فى كل أركان الإسلام وتعاليمه لأن الإسلام وكما يذكر ذلك د. حمدى زقزوق قد حرص على إزالة كل العوائق التى تحول دون ممارسة العقل لوظائفه ، وهو الأمر الذى يتجلى فيما يلى :

* رفض الإسلام للتبعية الفكرية والتقليد الأعمى لأن فى ذلك تعطيلاً لعمل العقل ويتبين ذلك فى العديد من الآيات القرآنية وقد نهى المصطفى ﷺ المسلمين عن «أن يكونوا إمعه» .

* رفض الإسلام للدجل والشعوذة ، وقد وقف الرسول بحسم ضد الخرافات ، فقد تصادف يوم وفاة ابنه إبراهيم الذى حزن عليه حزناً شديداً أن حدث كسوفاً للشمس فقال بعض الصحابة لقد كسفت الشمس حزناً على وفاة إبراهيم وقد رد النبى ﷺ بحسم على ذلك قائلاً : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يكسفان لموت أحد ولا لحياة أحد» .

* التركيز على المسئولية الفردية ، فلا توجد فى الإسلام خطيئة موروثة حيث يقول الحق تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ .

* تحرير الفرد المؤمن من الخوف من السلطة ووضعه فى مقام العزة «ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين» ويقول المصطفى «اطلبوا الحوائج بعزة نفس ... » وبذلك يتحقق للإنسان أمران هما استقلال الإرادة واستقلال الرأى على حد قول الإمام محمد عبده ، وأشار د. زقزوق إلى أن علماء الإسلام قد فهموا هذه العلاقة الوثيقة بين العقل والدين والتى تشكل التنوير بالمفهوم الإسلامى ، فالشرع عقل من خارج والعقل شرع من داخل كما يقول الإمام **الغزالى**[٣١] .

إذا فبالإضافة إلى ما ذكرنا فى هذ الجزئية وما ذكرناه فى (٤) عن نازلة الجزر المنعزلة التى ألمت بنا وعن العلاقة العضوية بين العلم والدين فى الإسلام ، (فى (٥)) وما رصدناه من نقاط التقاء مع مفاهيم علم التفاوض وإدارة الأزمات فى (٦) ، يبقى لنا أن نقول هنا فى إطار معادلة الرؤية التكاملية التى نطرحها وندعو لها ، أن علينا أن نستعين بمفاهيم علم التفاوض وإدارة الأزمات الذى لا غنى عنه لفهم وإدارة أزمات ونوازل هذا الزمان بل واستباقها كما أن لدى الأمة تراث فقهى قد أسهم فيه عشرات من العلماء الأجلاء وعلينا أن نستغله ونستعين به فى جهود جديدة تحدث التراكم المعرفى وتمكن من صيانة كيان الأمة والذوذ عنها بأساليب جهادية علمية تهدف إلى ترشيد القرارات والتعاون على البر والتقوى والتضامن من أجل أمة تبنى الإخاء وترد كيد المعتدين ومن أجل أمة لديها ما تقدمه للإنسانية جمعاء .

* * *

## الهوامش والمراجع
## الجزء الثالث

(١) راجع دراسة لعبد الحق حميش بعنوان «فقه النوازل» ، منار السبيل – السنة الخامسة – العدد ٦ ص : ١٢ : ٧ شعبان ١٤١٧هـ ديسمبر ١٩٩٦ ص ٨ .

(٢) راجع المرجع رقم (١) ص ٨ .

(٣) راجع دراسة للدكتور/ يوسف القرضاوى بعنوان «مستقبل الأصولية الإسلامية» المكتب الاسلامى ، بيروت ١٤١٨هـ ١٩٩٨م (ص ٣٨ ، ص٣٩) .

(٤) راجع رقم (٣) ص ٢٣٩ .

(٥) راجع رقم (٣) ص ٤٣ .

(٦) راجع رقم (٣) ص ٤٦ : ٤٤ .

(٧) مقال للدكتور محمد إبراهيم الفيومى بعنوان «الاجتهاد ضرورة دينية واجتماعية الأهرام ١٩ يناير ١٩٩٧م .

(٨) على سبيل المثال لا الحصر راجع ما يلى :

* **كتاب النوازل** ، تأليف الشيخ عيسى بن على الحسن العلمى تحقيق المجلس العلمى بفاس – المملكة المغربية – وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية من ثلاثة أجزاء ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣ (الجزء الأول ٤٥٠ صفحة والثانى ٤٣٥ صفحة والثالث ٣١٩ صفحة) . ولقد سلك المؤلف مسلك من سبقه فى هذا الميدان من المتقدمين والمتأخرين ممن كتبوا وألفوا فى النوازل والأجوبة والقضايا والمعايير أمثال سحنون وأبى عيسى بن دينار وابن أبى زمينن وأبى القاسم البرزلى وأبى عبد الله بن الحاج والمازنى والمهدى الوزانى وغيرهم – ولقد جاءت الكتب ٨ فى «الجزء الأول» فى أبواب النكاح – الخلع والطلاق – الإيلاء – ومسائل المفقود – مسائل البيوع – وتناول الجزء الثانى (المحاباة والتوليج – مسائل الرهن – مسائل الصلح – مسائل الضمان – مسائل الأقرار – الشفقة – القسمة – الغضب والتعدى – تقسيم المياه – مسائل من الشركة والزراعة – مساذل الهبة – مسائل الحبس – مسائل الإجارة ) .

**كتاب النوازل الصغرى المسماه المنح السامية فى النوازل الفقهية** – للفقيه العلامة والمحقق الفهامة أبى عبد الله سيدى محمد المهدى المتوفى ١٣٤٢هـ ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – المملكة المغربية – الجزء الأول ١٤١٣هـ ١٩٩٢م (نوازل صلاة العيد – نوازل الجنائز والزكاة والصيام والحج والضحايا والجهاد وإلى ما ذلك) .

**كتاب النوازل الكبرى** ، فيما لأهل فارس وغيره : من المسماه المعيار الجديد الجامع ، تأليف الشريف العلامة المدرس المفتى بفاس أبى عيسى سيد المهدى الوزانى المتوفى عام ١٣٤٢هـ – قابلة وصححه على النسخة الأصلية الأستاذ عمر بن عباد ١٤١٧هـ – فى مسائل الأقضية والشهادات – فى مسائل

الإيمان – فى مسألة الحجر – فى مسائل الوكالات – فى مسائل الوصايا والأوياء – فى مسائل المواريث – فى مسائل الحدود والدماء والتعزيرات – فى مسائل الجامع .

(٩) على سبيل المثال راجع مؤلفا من جزئين . لبكر بن عبد الله أبو زيد بعنوان : فقه النوازل : قضايا فقهية معاصرة ، مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

كانت قضايا الجزء الأول (٢٨٠ صفحة): التقينن والإلزام – المواضعة فى الاصطلاح خطاب الضمان البنكى – جهاز الإنعاش وعلامة الوفاة – طرق الإنجاب فى الطب الحديث – طفل الأنابيب – أما قضايا الجزء الثانى (٢٤٠ صفحة) فكانت التشريح وزراعة الأعضاء – المرابحة – حق التأليف – الحساب الفلكى – البوصلة .

(١٠) راجع الفصل الثانى من علم التفاوض الاجتماعى والسياسى : عالم المعرفة ، الكتاب رقم ١٩٠ لعام ١٤١٥هـ–١٩٩٤م (ص ٢٦٥ : ص ٢٨١ كتاب) .

(١١) راجع كتاب د. حامد عمار : الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإدارة التكامل القومى – دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ص ٤٤ : ٤٦ .

(١٢) راجع كتاب د. نبيل على العرب وعصر المعلومات ، عالم المعرفة الكتاب رقم ١٨٤ ، الكويت ١٩٩٤ (ص ٤٨ : ١٠٦) .

(١٣) راجع دراسة د. عبد المجيد النجار بعنوان «دور حرية الرأى فى الوحدة الفكرية بين المسلمين» والمعهد العالى للفكر الإسلامى سلسلة أبحاث علمية (٦) (قضايا الفكر الإسلام ١٤١٣هـ ١٩٩٢م (ص ٥٣) .

(١٤) راجع (١٣) ص ٥٥ .

(١٥) راجع (١٣) ص ٥٦ .

(١٦) راجع (١٣) ص ٥٦ .

(١٧) راجع (١٣) ص ٥٨ .

(١٨) راجع كتاب الإسلام والتحدى الحضارى بأقلام عشرة من علماء الإسلام ، موقف التشريع الإسلامى من الاجتهاد ومنصب العقل فى الدين ، لمحمد يوسف البنورى ، دار الكتاب العربى ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

(١٩) راجع كتاب د. طه جابر العلوانى بعنوان «إصلاح الفكر الإسلامى بين القدرات والعقبات ، مكتبة المنار – الأردن ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م (ص٨٠) .

(٢٠) محاضرة الأمير تشارلز ولى عهد بريطانيا – جامعة أكسفورد – ربيع ١٩٩٣ .

(٢١) راجع المصدر التالى :



openkanal.com

Glenn, Jerome Future Mind:
Artificial Intelligence, Acropolis Books Lts Washington . D. C 1989 (P. 21) .

(٢٢) راجع كتاب : الأسس الإسلامية للعلم ، للدكتور محمد معين صديق ، الدار العالمية للكتاب الإسلامى والمعهد العالمى للفكر الإسلامى ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م (ص ٧١) .

(٢٣) حوار مع المفكر الإسلامى د. عبد الصبور مرزوق فى حوار معه بجريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٥م .

(٢٤) راجع كتاب مصطفى أحمد الزرقاء بعنوان : الاستصلاح والمصالح المرسلة فى الشريعة الإسلامية وأصول فقهها ، دار القلم دمشق ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م (ص ٤٤ : ٤٥) .

(٢٥) راجع لكاتب السطور المرجع رقم (١٠) الفصل العاشر بعنوان «ظاهرتا «الانقضاض» و «مراوح الرمال» ومفاهيم موضع تفاوض فى واقعنا ... ص ١٧٦ : ص ١٩١ .

(٢٦) راجع المرجع رقم (٧) .

(٢٧) راجع مقال للدكتور محمد عمارة بعنوان «قراءة فى أوراق عبد الرزاق السنهورى : مشروع قانونى لتجديد الفقه الإسلامى ، جريدة الحياة اللندنية ١٤٢٠/٩/٢٠هـ ، ١٩٩٩/١٢/١٨م .

(٢٨) راجع المصدر التالى :

Mitroff Ian Harold, The Unbounded Mind, Oxford university press, New York, Oxford. 1993 (p. 90 - 91).

(٢٩) راجع مقال إسماعيل الشطبى بعنوان «أثر العولمة على الفقه الإسلامى» جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٩/١٢/٣م .

(٣٠) راجع لكاتب السطور الفصل العاشر من المرجع (١٠) حيث نناقش جملة تفاعلات التيارات المختلفة حول مفهوم التنوير والخلط بين العلم والدين وتبنى البعض للرؤية وللتاريخ الأوروبى فى عصور الظلام ثم ما أعقب ذلك من «تنوير» كان قوامه الفصل والعداء بين العلم والدين وهو مالا ينطبق على واقعنا الإسلامى حيث أن العلم فريضة ومسئولية لا تنفصل عن جوهر العقيدة الإسلامية . ولقد تناول هذا البعد فى هذا الفصل تحت عنوان «الاختلاف حول التقرير ص ١٨٥ .

(٣١) حوار مع د. حمدى زقزوق وزير الأوقاف فى الأهرام بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٤م